CCP:ME 06/2

A

September 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان

الدورة الحادية والعشرون

روما، 13-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

تأثير زيادة تفشي الأمراض الحيوانية على أسواق اللحوم

بيان المحتويات

		الفقرات
أولاً-	**المقدمة**	1-4
ثانياً-	**تفشي الأمراض الحيوانية: آخر المعلومات**	5-12
	ألف- أنفلونزا الطيور	6-7
	باء- الحمى القلاعية في أمريكا الجنوبية	8-10
	جيم- التهاب الدماغ الإسفنجي في البقر في أمريكا الشمالية	11-12
ثالثاً-	**التصورات الخاصة بالأمراض الحيوانية: نتائج بعض النماذج**	13-26
	ألف- التصورات الخاصة بأنفلونزا الطيور	16-20
	باء- التصورات الخاصة بالحمى القلاعية: تأثير التقسيم إلى أقاليم	21-23
	جيم- إلتهاب الدماغ الإسفنجي في البقر في أمريكا الشمالية: الانخراط مجدداً في الأسواق الدولية	24-26
رابعاً-	**الاستنتاجات والتوصيات**	27-30

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.fao.org

أولاً– المقدمة

1 – أخذت الجماعة علماً في دوراتها السابقة بازدياد تأثير تفشي الأمراض الحيوانية على أسواق الحيوانات المحلية والدولية. وناقشت الجماعة في دورتها السابعة عشرة التكاليف الاقتصادية للأمراض الحيوانية، مركّزة على مختلف أنواع التكاليف الناجمة عن تفشي الأمراض الحيوانية وكيفية تقديرها. وجرى في الدورة التاسعة عشرة تقديم عرض موجز لعدد من دراسات الحالة في محاولة لقياس تأثيرات تفشي أمراض معيّنة على السوق والتجارة في بلدان مختلفة وقد استُخلصت منها بعض الدروس حول كيفية الحدّ قدر الإمكان من تلك التكاليف. وطلبت الجماعة في الدورتين المذكورتين أن تواصل الأمانة مراقبة المستجدات وتقييمها.

2 – وفي موازاة الاعتراف باحتمال أن يكون للأمراض الحيوانية تأثير محلي ملحوظ، فإنّ الترابط المتزايد بين أسواق الثروة الحيوانية ينمّي الوعي بتكاليف الصناعات الحيوانية على نطاق أوسع في مختلف أنحاء العالم. ومما لا شكّ فيه أنّ تفاقم تفشي الأمراض الحيوانية أدّى إلى زيادة الاضطرابات في السوق، وكان آخرها الانتكاسة في مرض الحمى القلاعية في أمريكا الجنوبية والكشف عن وجود التهاب الدماغ الإسفنجي في البقر في عدد من البلدان المصدّرة الرئيسية، والأهمّ من ذلك كلّه تواصل اتساع رقعة انتشار أنفلونزا الطيور بشكل مثير للقلق في مختلف أرجاء العالم. ووضعت حالات التفشي هذه قدرة الأسواق العالمية للمواشي على المقاومة على المحكّ بعدما سجّلت التجارة فيها مؤخراً أبطأ معدل نمو في السنوات العشر الأخيرة. ولم يكن يوماً الإعلان عن فرض تدابير حظر على تجارة اللحوم كثيفاً كما هو اليوم، وتدفع المخاوف بشأن سلامة الأغذية المستهلكين أكثر فأكثر إلى التحوّل عن استهلاك البروتينات الحيوانية إلى أنواع أخرى من البروتينات. وفيما تبدي الحكومات تخوّفها المتزايد إزاء التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها، فإنّ الطبيعة الحيوانية المصدر لفيروس H5N1 يزيد من كلفة الوقاية منه ومكافحته نظراً إلى إمكانية أن يتحول إلى مرض جائح لدى الإنسان.

3 – وفي ظلّ التحديات الكبرى التي تطرحها الأمراض الحيوانية على مستوى السياسات بالنسبة إلى منتجي الحيوانات وصناعات تجهيز اللحوم وصانعي السياسات حول العالم، سخّرت الأمانة جهودها في سبيل تطوير أدوات تساعد على تقييم تأثيرات تلك الأمراض على الأسواق والتجارة في العالم. ففي إطار مشروع Cosimo1، وهو كناية عن مجهود مشترك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع نماذج للتعاون، أعدّت الأمانة نموذجاً عالمياً مفصلاً للسلع الزراعية يؤمّن تغطية أوسع لأسواق اللحوم في العالم، بما يشمل أسواق لحوم البقر والخنزير (الخالية من الحمى القلاعية وغير الخالية منها) في منطقتي المحيط الهادي والأطلسي والقطاع العالمي للحوم الدواجن. ويتضمّن النموذج سياسات محلية وتجارية هامة تحدد استجابة الأسواق العالمية وتساند إجراء تحليل مشترك للسلع من خلال ارتباطها بأهمّ أسواق الحبوب والبذور الزيتية ومنتجاتها وأسواق الحليب ومنتجات الألبان.

[1] عُرض نموذج Aglink-Cosimo على الدورة الخامسة والستين للجنة مشكلات السلع ويرد عرض موجز لآخر نسخة منه في الوثيقة CCP: ME 06/CRS 4. وأمكن بواسطة هذا النموذج إعداد الإسقاطات السلعيّة الواردة في توقعات الزراعة من 2006 حتى 2015 التي شاركت في إعدادها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويستند التحليل في هذه الوثيقة إلى هذه الإسقاطات.

4 – وتستعرض هذه الوثيقة حالة أهمّ الأمراض الحيوانية التي تؤثر حالياً على الأسواق. وتجري من ثمّ تقييماً لبعض النتائج الأولية للتصورات الخاصة بثلاثة من الأمراض الحيوانية الواسعة الانتشار نتيجة تفشي أنفلونزا الطيور والحمى القلاعية وجنون البقر، وذلك في إطار برنامج عمل أوسع نطاقاً يجري تنفيذه حالياً لدراسة تأثيرات الأمراض الحيوانية على الأسواق العالمية. ومن شأن النظر في نماذج محاكاة بديلة أن يساعد على تحديد وتقييم أهمّ نواحي تأثيرات الأمراض الحيوانية على الأسواق. وتتضمّن الدراسة بنوع خاص تقديرات مرجعيّة لتكاليف تلك الأمراض بالنسبة إلى الأسواق والتجارة ضمن تصورات مختلفة تترافق مع إرساء إطار لتقييم بعض من العوامل والسياسات التي قد تؤثر على انعكاسات أنواع مختلفة من الأمراض الحيوانية على الأسواق.

ثانياً – تفشي الأمراض الحيوانية: آخر المعلومات

5 – تأتي التطورات الأخيرة في أسواق اللحوم في وقت تراجع فيه عدم استقرار الأسواق بفعل الأمراض الحيوانية في السنوات الأخيرة التي تميّزت بحدوث صدمات استهلاكية واختلاف كميات اللحوم المعروضة للتصدير وتقلّب والأسعار. وتزامن ظهور أنفلونزا الطيور في آسيا (حيث تفشى المرض في أواخر 2003 ومن ثمّ في بداية 2004) مع اكتشاف جنون البقر في أمريكا الشمالية وهي منطقة تؤمّن ربع الصادرات العالمية تقريباً من اللحوم. وتفاقم عدم استقرار الأسواق مع تفشي الحمى القلاعية في البرازيل وفي الأرجنتين في آخر سنة 2005. وفي بداية الأمر دعمّت القيود المفروضة على الإمدادات القابلة للتصدير أسعار اللحوم حيث ارتفعت أسعار الدواجن بنسبة فاقت 30 في المائة في الفترة 2004 و2005. وانعكس هذا الاتجاه في أواخر عام 2005 رداً على الانعكاسات الاستهلاكية السلبية لانتشار أنفلونزا الطيور في أسواق الدواجن الرئيسية في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط .ومن أصل 55 بلداً تقريباً أشار إلى تفشي أنفلونزا الطيور فيه منذ مطلع سنة 2004، يقع 28 بلداً ضمن فئة البلدان النامية (8 في أفريقيا و4 في الشرق الأدنى و14 في آسيا).

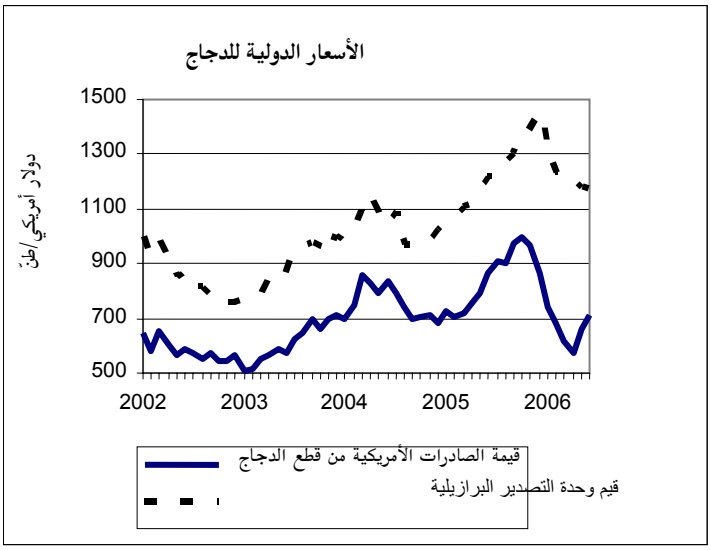

ألف– أنفلونزا الطيور

6 – إنّ الكشف عن حالات جديدة من أنفلونزا الطيور في أهمّ المناطق الاستهلاكية في قرابة 40 من البلدان المستوردة للدواجن في أوروبا الغربية والشرق الأدنى وأفريقيا في أواخر 2005/مطلع 2006، أدّى إلى صدمات استهلاكية كبيرة وترتب عليه تحوّل في التدفقات التجارية وتراجع حاد في الأسعار والاستجابة على صعيد العرض في البلدان المتضررة وغير المتضررة على حدّ سواء. وفي حين يقدّر عدد الطيور التي جرى عزلها بأكثر من 220 مليون طائر منذ ظهور المرض لأول مرّة، فإنّ هذا العدد لا يشكل سوى 1 في المائة من 52 مليار طائر تُذبح سنوياً. ومعظم تأثيرات أنفلونزا الطيور على الأسواق والتجارة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستهلاك وبفرض قيود تجارية. غير أنّ عزل الطيور وارتفاع معدلات وفياتها أثّر بلا شكّ على سبل معيشة الأسر المعتمدة على الدواجن في العديد من البلدان الأقلّ نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ فترة التوقف عن الإنتاج التي فُرضت على مزارع الدواجن المتضررة انعكس سلباً على ربحية الصناعة وعلى استقرار السوق في مقابل حدوث تأثيرات لاحقة أوسع نطاقاً في الأسواق العالمية بفعل تأثّر أسعار اللحوم والمدخلات الصناعية حول العالم بالصدمات الاستهلاكية والتجارية.

7 – وفي إقليم أوروبا، تأكّد تفشي أنفلونزا الطيور في 25 بلداً، حيث فُرضت تدابير حظر تجاري في البلدان التسعة التي جرى فيها الكشف عن الإصابة بأنفلونزا الطيور في سياق العمليات المحلية الخاصة بالدواجن. وقد فرض 69 بلداً تقريباً حظراً على منتجات الدواجن من مختلف البلدان الأعضاء المتضررة في مجموعة الخمسة والعشرين في الاتحاد الأوروبي. ولم يتبع أحد عشر بلداً منها نهجاً إقليمياً بل فرضت تلك البلدان حظراً على جميع المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى الحظر الناجم عن فيروس H5N1، فرضت قيود تجارية أيضاً على المنتجات من هولندا بعدما اتضح في أغسطس/آب وجود سلالة قليلة الإمراض من أنفلونزا الطيور في إحدى المزارع. وانخفضت الأسعار الإجمالية للدجاج في الاتحاد الأوروبي بنسبة 15 في المائة في أواخر سنة 2005، بعدما تراوحت الصدمات الاستهلاكية القصيرة الأجل في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين بين 70 في المائة في إيطاليا و40 في المائة في فرنسا و0–10 في المائة في غيرهما من البلدان الأعضاء.

باء– الحمى القلاعية في أمريكا الجنوبية

8 – **البرازيل:** أفيد في أكتوبر/تشرين الأول 2005 عن تفشي الحمى القلاعية في قطاع **الماشية** في ولايتين برازيليتين هما ماتو غروسّو دو سول وبارانا. وكانت هاتان الولايتان تستحوذان سابقاً على 50 في المائة من صادرات لحوم البقر من البرازيل. وقد فرض أكثر من 50 بلداً حظراً عليهما غير أنّ حدّة التأثيرات الإجمالية على الصادرات خفّت بفعل الطبيعة الإقليمية للحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي ومن روسيا، علماً أنهما يتلقيان نصف صادرات لحوم البقر تقريباً من البرازيل وأن الحظر لم يطل سوى الولايتين المعنيتين فقط لا غير. وتتوقّع الحكومة إرسال المستندات اللازمة قريباً إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان تطلب فيها الإعلان مجدداً عن الحالة الصحية كمنطقة خالية من الحمى القلاعية مع اللجوء إلى التلقيح فيها. ومع نهاية سبتمبر/أيلول، تنتهي فترة الستة أشهر اللازمة بعد عزل آخر الحيوانات الموجودة في الحيازات المتضررة. ومكّن فرض تدابير الحظر على الصادرات في قطاع لحوم البقر على

أساس المناطق من المحافظة على حجم الصادرات عند مستواها في السنة السابقة بعدما استعاضت المسالخ عن لحوم البقر من الولايتين المتضررتين بلحوم البقر من ولايات أخرى خالية كلياً من الحمى القلاعية مثل غوياس وماتو غروسّو وميناس جيرايس. وما سهّل عملية الاستبدال هذه تنوّع أسواق الصادرات البرازيلية حيث أنّ منتجاتها توزّع على أكثر من 150 بلداً.

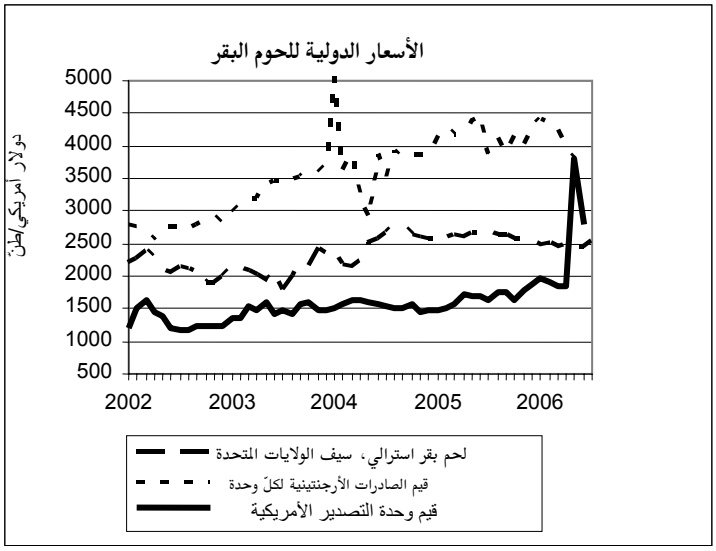

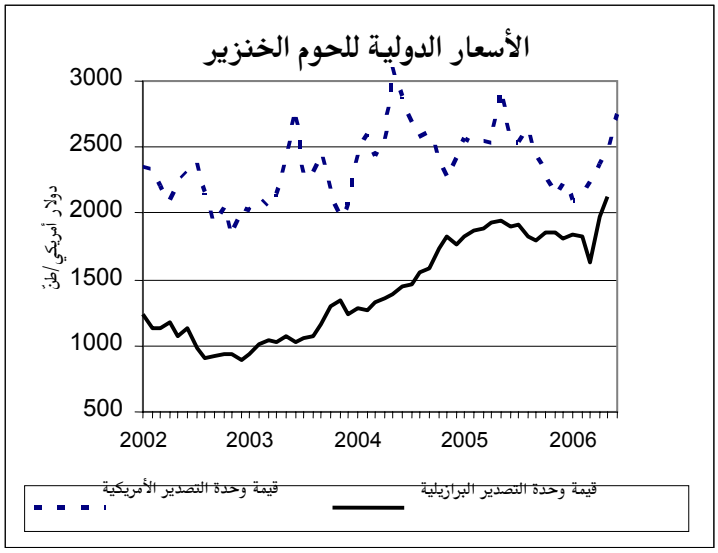

9 – كان قطاع **لحوم الخنزير** في البرازيل أشدّ تأثراً بتفشي الحمى القلاعية من قطاع لحوم البقر الذي كان هو الذي شهد فعلياً تفشي المرض. وهذا بالرغم من أنّ حصّة الصادرات من الإنتاج البالغة 21 في المائة شبيهة بحصة لحوم البقر. ويعتمد قطاع لحوم الخنزير إلى حد كبير على السوق الروسية حيث يُصدّر إليها 65 في المائة من مجموع صادرات لحوم الخنزير البرازيلية. وقد أدّى ذلك، مصحوباً بقرار اتخذته الحكومة الروسية بتوسيع نطاق الحظر ليشمل ولايتي سانتا كاتارينا (وهي الولاية البرازيلية الوحيدة التي تتمتّع بحالة الخلو التام من الحمى القلاعية من دون اللجوء إلى التلقيح) وريو غراندي دو سول، إلى أضرار جسيمة في هذا القطاع انخفضت معها الأسعار في السوق المحلية البرازيلية

بنسبة 30 في المائة، أي أقلّ بكثير من تكاليف الإنتاج. وفرض 60 بلداً تقريباً قيوداً على واردات لحوم الخنزير من البرازيل. وفي حين أفيد عن انخفاض الصادرات بنسبة فاقت 25 في المائة خلال النصف الأول من السنة، يمكن أن تنتعش الصادرات بعض الشيء في حال استئناف المبادلات التجارية مع روسيا من ريو غراندي دو سول في منتصف السنة. وكانت هناك محاولات هذا العام لتنويع الأسواق بما يشمل المناطق التي تطالها الحمى القلاعية، ولا سيما سنغافورة وهونغ كونغ وسواهما من الأسواق الأصغر حجماً في أفريقيا وآسيا.

10 – **الأرجنتين:** اكتُشفت الإصابة بالحمى القلاعية في مقاطعة كوريانتس في بداية شهر فبراير/شباط 2006. ومنذ تفشي هذا المرض، خسرت الأرجنتين وضعها كمنطقة خالية من الحمى القلاعية بفضل التلقيح وقد يستمر تعليق هذا الوضع لفترة 6 إلى 8 أشهر بعدما ردّت البلاد على تفشي المرض بإعدام 5000 رأس (معظمها من الأبقار). وكان تأثير ذلك على التجارة طفيفاً جداً بما أنّ معظم الأسواق الرئيسية، فيما عدا شيلي، فرضت حظراً على الواردات من ولاية كوريانتي وحدها، وهي ولاية لا تمثل سوى 2 في المائة من صادرات لحوم الأبقار من الأرجنتين.

جيم– التهاب الدماغ الإسفنجي في البقر في أمريكا الشمالية

11 – في عام 2003، اكتشفت أبقار مصابة بجنون البقر في أمريكا الشمالية وهي منطقة تؤمّن ربع الصادرات العالمية تقريباً من لحوم البقر (وتقدّر قيمتها بحدود 4 مليارات دولار أمريكي). ومنذ ذلك التاريخ، جرى تخفيض كميات لحوم البقر المتوافرة للتصدير من المنطقة بشكل ملحوظ بلغ مليون طنّ. ولم يكد يمرّ 30 شهراً فقط على اكتشاف جنون البقر في كندا (مايو/أيار 2003) وفي الولايات المتحدة (ديسمبر/كانون الأول 2003) حتى عاودت أسواق لحوم البقر الآسيوية العالية القيمة الرئيسية فتح أبوابها أمام قطع لحوم البقر من كندا والولايات المتحدة. ولم يقتصر الوقع الاقتصادي لاستمرار فرض الحظر على منتجات لحوم البقر من أمريكا الشمالية على التأثيرات الفورية في السوقين المعنيتين (أنظر أدناه) بما أنّ انخفاض الإمدادات القابلة للتصدير أدّى إلى زيادة بنسبة 20 في المائة في أسعار لحوم البقر في أسواق منطقة المحيط الهادي (مدعومة أيضاً بارتفاع أسعار الدجاج تحت تأثير أنفلونزا الطيور).

12– واختلفت خسائر السوق بسبب جنون البقر في كندا والولايات المتحدة باختلاف الجهات التي يعتمد عليها كلٌ من البلدين في التصدير وموقفهما التجاري الصافي. فصناعة الأبقار الكندية مثلاً صدّرت 12 في المائة من حيواناتها الحيّة و50 في المائة تقريباً من مجموع إنتاج لحوم البقر قبل اكتشاف إصابة إحدى الأبقار بجنون البقر في مايو/أيار 2003. وبعد مرور أكثر من سنتين، بدأت صادرات اللحوم تنتعش شيئاً فشيئاً بعدما تخطّت الكلفة الإجمالية المقدّرة 4 مليارات دولار أمريكي. ولا تزال صادرات الحيوانات الحيّة قليلة بسبب استمرار الحظر على تصدير الأبقار؛ إلا أنّ صادرات العجول عاودت الارتفاع من جديد. وفي سنة 2003 وحدها، تراجعت قيمة صادرات لحوم البقر والأبقار الكندية بأكثر من مليار دولار أمريكي (400 مليون دولار أمريكي للحوم البقر و700 مليون دولار أمريكي للأبقار الحيّة). أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي مستورد صافٍ للحوم البقر والأبقار الحيّة ولا تستحوذ صادراتها إلا على 10 في المائة من الإنتاج مع أنها إحدى أكبر مصدّري لحوم البقر في العالم. وانخفضت قيمة الصادرات الأمريكية من لحوم البقر، بعد الكشف عن إصابة بقرتين بجنون البقر، بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي عام 2004، بينما ساهم غياب لحوم البقر الأمريكية عن

الأسواق العالمية في ارتفاع الأسعار دولياً. غير أنّ الأسعار المحلية بقيت مرتفعة نسبياً في موازاة تأقلم حجم الواردات. ويتناقض هذا مع التأثيرات المحلية في كندا حيث أنّ الاعتماد الكبير على أسواق التصدير الدولية، كما أشير سابقاً، تُرجم فوراً إلى انخفاض في أسعار الأبقار بحدود 50 في المائة وإلى تراجع في إيرادات بيع الأبقار والعجول سنة 2003 بنسبة 33 في المائة مقارنة مع مستواها في السنة السابقة (الإحصاءات الكندية، 2004).

قواعد المنظمة العالمية لصحة الحيوان للخلوّ من الأمراض

مرض الحمى القلاعية

كي يكون هناك اعتراف بأنّ بلداً ما خالٍ من الحمى القلاعية من دون اللجوء إلى التلقيح، يجب أن يثبت عدم تفشي الحمى القلاعية فيه وعدم اللجوء إلى التلقيح ضدّ الحمى القلاعية في الأشهر الإثني عشر الأخيرة. وعندما تتفشى الحمى القلاعية في منطقة خالية منها وليس فيها تلقيح، يجب انتظار المدة التالية:

- 3 اشهر بعد آخر حالة إعدام
- 3 أشهر بعد ذبح جميع الحيوانات الملقّحة في حال فرض سياسة الإعدام
- 6 أشهر بعد آخر حالة أو آخر تلقيح في حال عدم فرض سياسة الإعدام.

وعندما تتفشى الحمى القلاعية في منطقة خالية منها ويكون فيها تلقيح، يجب توافر أحد الشرطين:

- 6 اشهر بعد آخر حالة في حال اعتماد سياسة الإعدام
- 18 شهراً بعد آخر حالة في حال عدم اعتماد سياسة الإعدام

أنفلونزا الطيور:

يجب ألا تكون هناك إصابات في الأشهر الإثني عشر الأخيرة كي يكون بلد أو منطقة أو مساحة ما خالية من أنفلونزا الطيور. وفي حال ظهور إصابة في منطقة كانت خالية منها سابقاً، يمكنها استعادة حالة الخلو من المرض بعد مرور 3 أشهر على تطبيق سياسة الإعدام. ويمكن الاحتفاظ بالدواجن القليلة الإمراض لذبحها أو إعدامها ويمكن استعادة حالة الخلو من المرض بعد 3 أشهر على تطهير جميع المنشآت المصابة بالمرض.

التهاب الدماغ الإسفنجي في البقر:

يحدد مدى خطر إصابة الأبقار بجنون البقر في بلد أو منطقة أو مساحة معيّنة من خلال إجراء تقييم للمخاطر ومراجعته سنوياً لمعرفة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإصابة بجنون البقر ولإعطاء لمحة تاريخية عنها. ومن تلك العوامل نظم علف الحيوانات وتحركات الحيوانات الحيّة واستيراد منتجات لحوم البقر. وفي حال اكتشاف الإصابة بجنون البقر، يجب تقديم مستندات كاملة تثبت القضاء كلياً على الأبقار المعنية بالأمر . ويجب التحقق من أي ادعاء بوجود خطر طفيف أو خاضع للسيطرة بالإصابة بجنون البقر.

التقسيم إلى مناطق وأقاليم ومساحات:

التقسيم إلى أقاليم (أو مناطق) وإلى مساحات هو إجراء يلجأ إليه البلد للمحافظة على حالة صحية مميّزة لمنطقة جغرافية أو لمجموعة حيوانات معيّنة (في حالة التقسيم إلى مساحات) لأغراض التجارة الدولية. ويحدد البلد المصدّر المنطقة/المساحة بالنسبة إلى المرض المعني والإجراءات التي توصي المنظمة العالمية لصحة الحيوان باتخاذها مع اعتراف البلد المستورد بهذه الحالة.

ثالثاً– التصورات الخاصة بالأمراض الحيوانية: نتائج بعض النماذج[2]

13 – ليس هناك إطار مفهومي مقرر سلفاً لتحليل الكلفة العالمية للأمراض الحيوانية؛ غير أنّه بالإمكان إجراء تقديرات للخسائر في أسواق الإنتاج في ضوء مختلف تصورات تفشي الأمراض الحيوانية بواسطة نماذج المحاكاة. وقد تُثبت النتائج جدواها للحكومات الأعضاء وللمنظمات الدولية عند تقييم التدخلات على مستوى السياسات للحد من التكاليف الإجمالية.

14 – ويتضمّن هذا القسم بعض التقديرات الأولية لخسائر أسواق الإنتاج بسبب تفشي الأمراض، لا سيما تلك الناجمة عن التأثيرات على الإنتاج والاستهلاك والتجارة والأسعار. وتستعرض الوثيقة تقديرات تفشي حالات أنفلونزا الطيور في أوروبا والحمى القلاعية في البرازيل وجنون البقر في أمريكا الشمالية. ويتناول البحث أيضاً حالات مفترضة من تفشي أنفلونزا الطيور في البرازيل والولايات المتحدة مقارنة مع الوضع في أوروبا. ويتركّز البحث حول: (1) دور خصائص السوق في تحديد خسائر السوق في كل بلد من البلدان؛ (2) تأثير سياسات التقسيم إلى أقاليم على تكاليف الأمراض؛ (3) طبيعة استجابة المستهلكين وتأثيرها على خسائر السوق؛ (4) تفاوت تأثيرات مختلف الأمراض الحيوانية على الأسواق.

15 – إنّ الطبيعة غير المتجانسة لمنتجات وأسواق اللحوم تجعل عملية وضع نماذج للقطاع أمراً معقداً وينبغي مراعاة ذلك عند محاولة فهم النتائج. فالأسواق العالمية للحوم البقر والخنزير مثلاً مقسّمة إلى ثلاث شرائح على الأقلّ. وقد نشأت هذه الأسواق مع الوقت، أي سوق منطقة المحيط الهادي وسوق منطقة المحيط الأطلسي والسوق حيث الحمى القلاعية مستوطنة، وكان ذلك بشكل أساسي استناداً إلى حالة الحمى القلاعية في مختلف البلدان ولكن أيضاً من خلال أنماط التجارة والاتفاقات التجارية[3]. وبوجه عام، تشمل سوق لحوم الأبقار في منطقة المحيط الهادي أمريكا الشمالية والوسطى وأوسيانيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلند وجزءاً من السوقين الصينية والإندونيسية؛ والأمر سيّان بالنسبة إلى لحوم الخنزير لكن بالإضافة إلى الفلبين وإلى قطع اللحم العالية الجودة من الاتحاد الأوروبي. أما سوق لحوم البقر في منطقة المحيط الأطلسي فتشمل أمريكا الجنوبية وماليزيا وفييت نام وبلدان مختلفة في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط وأوروبا الوسطى والجزء المتبقي من السوقين الصينية والإندونيسية؛ وتضاف بالنسبة إلى لحوم الخنزير قطع لحم أدنى جودة من الاتحاد الأوروبي. والسوق حيث الحمى القلاعية مستوطنة هي السوق الثانوية. والسوق في منطقة المحيط الهادي هي السوق الرئيسية حيث فيها أعلى الأسعار، تليها السوق في منطقة المحيط الأطلسي بينما تسجّل أدنى الأسعار في السوق حيث الحمى القلاعية مستوطنة. ويبيع المصدّرون إنتاجهم في أسواق معيّنة استناداً، إلى حدّ كبير، إلى

[2] تندرج نتائج النماذج المختارة للعرض ضمن برنامج عمل أوسع نطاقاً مخصص لدراسة تأثيرات الأمراض الحيوانية في العالم. وتتمحور هذه التصورات حول المصدّرين الرئيسيين بما أنّ لهم الوقع الأكبر على الأسواق الدولية. ومن ذلك مثلاً دراسة تفشي الأمراض في بلدان أخرى كأنفلونزا الطيور في أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

[3] في 2004–2005، استحوذت أسواق منطقة المحيط الهادي على 46 في المائة تقريباً من الصادرات العالمية من لحوم البقر و68 في المائة من الصادرات العالمية من لحوم الخنزير. بينما استحوذت أسواق منطقة المحيط الأطلسي على 51 في المائة من الصادرات العالمية من لحوم البقر و29 في المائة من الصادرات العالمية من لحوم الخنزير. واستحوذت الأسواق حيث الحمى القلاعية مستوطنة على النسب المتبقية وهي نسب ضئيلة.

حالة الأمراض فيها بالإضافة إلى البروتوكولات الثنائية. وتتميّز سوق الدواجن، وهي إحدى أسرع القطاعات نمواً، باختلاف أفضليات المستهلكين، حيث أنّ الأسواق ذات الدخل الأعلى تفضّل اللحوم البيضاء لا الداكنة. وفي حين يقدّر بأنّ 54 في المائة من الإنتاج العالمي من الدجاج مكوّن من لحوم بيضاء، فإنّ تجارة اللحوم الداكنة هي السائدة إذ تستحوذ على 65 في المائة تقريباً من حجم التجارة العالمية بمنتجات الدواجن. ويتضح من خلال مقارنة أكبر مصدّرَين أنّ الولايات المتحدة هي أكبر الموردين لقطع الدواجن الداكنة بينما تؤمّن البرازيل الطيور الكاملة فضلاً عن قطع اللحم الداكنة والبيضاء. وإنّ التركيز الكبير لموردي الدواجن، حيث تستحوذ البرازيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على 80 في المائة تقريباً من التجارة العالمية، يعني أنّ أي تفشٍ للأمراض أو أي صدمة استهلاكية في تلك البلدان قد تُحدث صدمات أكبر في الأسواق العالمية. أما أسواق الاستيراد فهي أقلّ تركيزاً، غير أنّ معظم البلدان تفرض تدابير حظر تجاري فور تفشي الأمراض الحيوانية لحماية أسواقها. وبات المستهلكون، المطلعون أكثر فأكثر على وسائل الإعلام العالمية، أكثر إدراكاً لمسائل سلامة الأغذية، مما يزيد من وقع الأزمات الغذائية. ولهذه الاستجابات انعكاسات مباشرة على أسعار السوق وعلى أنماط التجارة. وفي ظلّ هذه الأسواق، تؤثّر السياسات التجارية بدورها على التدفقات التجارية وبالتالي على التأثيرات على الأسواق الدولية. وتتراوح تلك السياسات بين تدابير حظر معيّنة في حال انتشار أمراض أو مواصفات لسلامة اللحوم وصولاً إلى تعريفات جمركية عالية وحصص على المعدلات الجمركية تحدّ من التجارة. وتُعتمد في بعض الحالات أيضاً الإعانات للصادرات. وتراعي النماذج كتلك المستخدمة في هذه الدراسة مختلف تدابير السياسات لإجراء عمليات التقييم.

ألف– التصورات الخاصة بأنفلونزا الطيور

16 – جرى تحليل عدّة تصورات لتأثير أنفلونزا الطيور على الأسواق والتجارة:

- التحوّل/الصدمة الاستهلاكية العالمية بسبب أنفلونزا الطيور بنسبة 10 في المائة على حساب الدجاج ولصالح أنواع أخرى من اللحوم[4].
- تفشي أنفلونزا الطيور في الاتحاد الأوروبي: تصوّران مع خسارة في الصادرات لستة أشهر[5]، الأوّل من دون صدمة استهلاكية والثاني مع صدمة استهلاكية بنسبة 10 في المائة في الاتحاد الأوروبي.
- تفشي أنفلونزا الطيور في البرازيل: خسارة في الصادرات لستة أشهر من دون صدمة استهلاكية.
- تفشي أنفلونزا الطيور في الولايات المتحدة: خسارة في الصادرات لستة أشهر من دون صدمة استهلاكية.

17 – وتجري دراسة النتائج استناداً إلى إسقاطات الفترة المرجعية لسنة 2006 وهي ترد في الجدول 1–4.

[4] يفسّر "التحوّل" على أنه تحوّل في جدول الطلب حيث أنّ المستهلكين يستهلكون كمية من لحوم الدواجن أقلّ بنسبة 10 في المائة لنفس الأسعار والمداخيل.

[5] ما يعادل المتوسط السنوي لفرض حظر شامل على الصادرات لمدة ستة أشهر.

الصدمة الاستهلاكية العالمية بسبب أنفلونزا الطيور

18 – يبيّن التصوّر 1 تأثير تغيّر أفضليات المستهلكين على الأسواق العالمية في البلدان كافة مقارنة مع لحوم الدواجن، ويفترض هذا التصور حدوث تحوّل عالمي بنسبة 10 في المائة عن لحوم الدواجن إلى غيرها من اللحوم (أنظر الجدول 1) عام 2006. وخلال السنة الأولى، انخفضت تجارة منتجات الدواجن بنسبة 13 في المائة والأسعار المتداولة بنسبة 7 في المائة تقريباً. وانخفض الإنتاج والاستهلاك العالميين للحوم الدواجن بحدود 6 في المائة. ونظراً إلى تأخّر استجابة الإمدادات من اللحوم، شهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً حيث ازدادت أسعار لحوم الأبقار والخنزير من 10 إلى 20 في المائة في أسواق منطقتي المحيط الأطلسي والهادي. وانخفضت أسعار العلف بعدما بقيت عقود إنتاج الدواجن وغيرها من أشكال إنتاج اللحوم على حالها في قسم كبير منها خلال السنة الأولى. لكن النموذج يُظهر في السنوات التالية قدرة الأسواق العالمية على الاستجابة للصدمات في السوق فينتعش الطلب على العلف في السنوات اللاحقة في موازاة ارتفاع إنتاج أنواع اللحوم الأخرى. ومن الواضح أنّ التحولات الحادة في استهلاك اللحوم، كما نشهدها حالياً في الأسواق العالمية للدواجن، لها تأثيرات لاحقة واسعة النطاق على الاقتصاد الزراعي بوجه عام.

الجدول 1: التصور 1 – تحول الأفضلية العالمية بنسبة 10 في المائة عن استهلاك الدواجن

	العالم	البلدان المتقدمة	البلدان الأقل نمواً	البلدان النامية الأخرى
الدواجن:				
الإنتاج	5.8 –	4.7 –	5.5 –	6.7 –
الاستهلاك	5.8–	5.5 –	6.2 –	6.0 –
الواردات		16.2 –	8.0 –	12.3 –
الصادرات	13.3 –	7.7 –	غير متوافر	18.9 –
الأسعار الدولية:				
الدواجن	6.7 -			
لحوم الخنزير في المحيط الأطلسي	14.9			
لحوم الخنزير في المحيط الهادي	18.8			
لحوم البقر في المحيط الأطلسي	15.8			
لحوم البقر في المحيط الهادي	10.7			
الذرة	3.2 -			
المساحيق	3.3 -			

ملحوظة: في هذا التصور، يضاف التحول في أفضلية الاستهلاك عن الدواجن إلى حصة أنواع أخرى من اللحوم استناداً إلى النسب المئوية بحسب الحصص العالمية من الاستهلاك في الفترة 2004–2005. ويرجع عدم توافر الأرقام للبلدان الأقل نمواً إلى ضآلة الصادرات من تلك البلدان.

تفشي أنفلونزا الطيور في الاتحاد الأوروبي

19 – في التصور 2(أ)، يُفترض حدوث انخفاض في صادرات الدواجن من الاتحاد الأوروبي التي توجّه إلى السوق المحلية على المدى القصير، يؤدي إلى خفض أسعار الدجاج في الاتحاد الأوروبي بنسبة 4 في المائة تقريباً. وفي ظلّ انخفاض الإنتاج بنسبة 7 في المائة، يؤدي النقص في لحوم الدواجن البيضاء إلى زيادة الواردات. ومع تدخّل المنافسين للتعويض عن النقص العالمي في العرض، ترتفع أسعار الدواجن عالمياً بنسبة 2 في المائة تقريباً وتؤدي آثار الإحلال إلى ارتفاع أسعار لحوم البقر والخنزير. والتصور 2(ب) مطابق للتصور 2(أ) فيما عدا افتراض حدوث صدمة استهلاكية في الاتحاد الأوروبي بنسبة 10 في المائة (أي تحوّل في جدول الطلب) تضاف بالنسبة والتناسب إلى حصة اللحوم الأخرى. وبموجب هذا التصوّر، تنخفض أسعار الدجاج بأكثر من 6 في المائة وإنتاج الدواجن بنسبة 12 في المائة تقريباً والاستهلاك بنسبة 7 في المائة تقريباً. وينعكس تحوّل الاستهلاك على قطاع لحوم الخنزير المحلي، وقد ارتفعت الأسعار بنسبة 12 في المائة تقريباً نظراً إلى التأخير البيولوجي الذي يحدّ من استجابة العرض خلال السنة الأولى. وارتفعت أسعار لحوم الخنزير في سوق منطقة المحيط الهادي، وهي الوجهة التي تصدر إليها لحوم الخنزير من الاتحاد الأوروبي بأعلى قيمة، بنسبة 1 في المائة فقط بعدما خفّض الاتحاد الأوروبي إمداداته لتلك السوق. وفي قطاع لحوم الخنزير، يجتذب ارتفاع استهلاك لحوم البقر الواردات من سوق منطقة المحيط الأطلسي ما أدّى إلى ارتفاع أسعار لحوم البقر في تلك السوق بنسبة 3.5 في المائة. وتحفّز تأثيرات حدوث تحوّل ملحوظ في أنماط استهلاك اللحوم في أوروبا على الأسعار والتجارة ارتفاع صادرات الدواجن البرازيلية والأمريكية. وأخيراً، وفي حين أنّ عائدات أسواق الإنتاج في التصور الأول (التي تُقاس على أساس مجموع التغيرات في الأسعار والإنتاج) انخفضت بنسبة 11 في المائة تقريباً (أو نحو 1.2 مليار يورو)، فإنها انخفضت بنسبة 18 في المائة تقريباً (أو نحو 2.1 مليار يورو) في ظلّ تحوّل أفضلية الاستهلاك عن لحوم الدواجن.

الجدول 2: تأثير تفشي أنفلونزا الطيور على الأسواق والتجارة في الاتحاد الأوروبي

التصور 2(أ): تفشي أنفلونزا الطيور في الاتحاد الأوروبي: دون تحوّل في أفضلية الاستهلاك							
	العالم	**الاتحاد الأوروبي**	**البرازيل**	**الولايات المتحدة**	**البلدان المتقدمة**	**البلدان الأقل نمواً**	**البلدان النامية الأخرى**
الدواجن:							
الإنتاج	0.2 –	7.0 –	2.1	0.4	2.0 –	1.0	1.3
الاستهلاك	0.2 –	0.8 –	1.3 –	0.0	0.3	0.8 –	0.6 –
الواردات		37.1	0.0	0.0	9.3	3.9 –	8.6 –
الصادرات	0.6 –	50 –	10.2	2.5	12.2 –	غير متوافرة	10.9
السعر:							
الدواجن	1.6	3.8 –	2.1	0.3			
لحوم الخنزير	0.0	1.2 –	0.4	0.0			
لحوم البقر	0.0	0.6 –	0.0	0.1			

ملاحظات: على أساس الإسقاطات الأساسية عام 2006. على افتراض فرض تدابير حظر تجاري لمدة 6 أشهر. نتائج البيانات السنوية. بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، كانت الأسعار العالمية المرجعية المستخدمة هي أسعار لحوم الخنزير في المحيط الهادي وأسعار لحوم البقر في المحيط الأطلسي.

التصور 2(ب): تفشي أنفلونزا الطيور في الاتحاد الأوروبي: ٪ تحوّل أفضلية الاستهلاك عن الدواجن بنسبة 10 في المائة

	العالم	الاتحاد الأوروبي	البرازيل	الولايات المتحدة	البلدان المتقدمة	البلدان الأقل نمواً	البلدان النامية الأخرى
الدواجن:							
الإنتاج	0.1 –	11.9 –	1.5	0.6	3.4 –	0.9	1.0
الاستهلاك	0.1 –	6.6 –	0.3 –	0.2	1.7 –	0.9 –	0.4 –
الواردات		0.4 –	0.0	0.0	3.0	4.5 –	8.5 –
الصادرات	3.2 –	50 –	5.8	3.0	12.3 –	غير متوافرة	5.8
السعر:							
الدواجن	1.2	6.2 –	1.5	0.5			
لحوم الخنزير	1.5	11.8	0.1 –	1.5			
لحوم البقر	3.6	4.7 –	3.6	0.6			

ملاحظات: على أساس الإسقاطات الأساسية عام 2006. على افتراض فرض تدابير حظر تجاري لمدة 6 أشهر. نتائج البيانات السنوية. بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، كانت الأسعار العالمية المرجعية المستخدمة هي أسعار لحوم الخنزير في المحيط الهادي وأسعار لحوم البقر في المحيط الأطلسي.

احتمال تفشي أنفلونزا الطيور في البرازيل والولايات المتحدة

20 – يقيّم التصوران 3 و4 احتمال تفشي أنفلونزا الطيور في البرازيل والولايات المتحدة (أنظر الجدولين 3 و4). ولا عجب في أن تكون لهذين التصورين، نظراً إلى استحواذهما على حصّة كبيرة من التجارة العالمية، انعكاسات أوسع نطاقاً على أسواق الدواجن العالمية منها على سوق الاتحاد الأوروبي الذي لا يستحوذ سوى على 10 في المائة من التجارة العالمية. ويبيّن هذان المثلان أنّ الصدمات في السوق تختلف باختلاف البلدان تبعاً لارتباطها النسبي بالأسواق العالمية. فحدوث صدمة تصديرية بنسبة 50 في المائة في البرازيل التي تصدّر 30 في المائة تقريباً من إنتاجها، تؤدي إلى خفض أسعار الدواجن المحلية بنسبة 10 في المائة. وفي الوقت نفسه، ونظراً إلى قلة اعتماد الصناعة في الولايات المتحدة على التصدير، حيث لا تستحوذ الصادرات (تكاد تكون في معظمها من اللحوم الداكنة الأقلّ ثمناً) إلا على 15 في المائة من الإنتاج المحلي، يقدّر بأنّ نفس الخسارة النسبية في أسواق التصدير تؤدي إلى خفض الإنتاج والأسعار بنسبة 7 في المائة تقريباً. والدرس الواضح الذي يستخلص من هذين التصورين هو أنّ الاندماج بقدر أكبر في الأسواق الدولية يعرّض البلد المعني لخطر أكبر نسبياً في مجال الوصول إلى الأسواق، أي خطر الأسعار/المبيعات المرتبط بوجود اعتماد أكبر على الصادرات. وفي هذين التصوّرين، تقدّر الخسائر في عائدات السوق بنسبة 20 في المائة في البرازيل، نظراً إلى الحظر المفروض على الصادرات لمدة ستة أشهر، مقارنة مع 14 في المائة تقريباً في الولايات المتحدة. ومن الواضح أنّ تأثيرات ذلك على الأسواق الدولية تعتمد على الحصص النسبية من السوق وعلى أهمية التجارة بالنسبة إلى الصناعة ككلّ وعلى وجهة التدفقات التجارية.

الجدول 3: التصور 3 – احتمال تفشي أنفلونزا الطيور في البرازيل: دون صدمة استهلاكية

	العالم	الاتحاد الأوروبي	البرازيل	الولايات المتحدة	البلدان المتقدمة	البلدان الأقل نمواً	البلدان النامية الأخرى
			النسبة المئوية للتغير				
الدواجن:							
الإنتاج	0.1 –	1.8 –	9.8 –	0.2	0.6	1.4	0.6
الاستهلاك	0.1 –	0.6 –	5.7–	0.1 –	0.2 –	0.9 –	0.0
الواردات		25.0 –	0.0	0.0	2.5 –	3.3 –	9.7 –
الصادرات	6.3 –	8	50 –	1.5	3.9	غير متوافرة	16.7 –
السعر:							
الدواجن	3.4	2.7	9.7 –	0.4			
لحوم الخنزير في المحيط الأطلسي	3.0 –	0.8	3.0 –	0.0			
لحوم البقر في المحيط الأطلسي	1.7 –	0.4	1.7 –	0.1			

ملاحظات: على أساس الإسقاطات الأساسية عام 2006. على افتراض فرض تدابير حظر تجاري لمدة 6 أشهر. نتائج البيانات السنوية.

الجدول 4: التصور 4 – احتمال تفشي أنفلونزا الطيور في الولايات المتحدة: دون صدمة استهلاكية

	العالم	الاتحاد الأوروبي	البرازيل	الولايات المتحدة	البلدان المتقدمة	البلدان الأقل نمواً	البلدان النامية الأخرى
			النسبة المئوية للتغير				
الدواجن:							
الإنتاج	0.0	3.5	3.2	6.6 –	2.2 –	2.2	1.7
الاستهلاك	0.1	0.4 –	1.7 –	1.3	0.4	2.3 –	0.1 –
الواردات		20.24 –	0.0	0.0	3.3 –	11.6 –	5.6 –
الصادرات	6.2 –	23	15.0	50 –	25.3 –	غير متوافرة	12.8
السعر:							
الدواجن	2.3	1.8	3.0	6.8 –			
لحوم الخنزير في المحيط الهادي	0.7	0.5	0.7	1.4 –			
لحوم البقر في المحيط الهادي	0.9	0.3 –	0.9	2.1 –			

ملاحظات: على أساس الإسقاطات الأساسية عام 2006. على افتراض فرض تدابير حظر تجاري لمدة 6 أشهر. نتائج البيانات السنوية.

باء– التصورات الخاصة بالحمى القلاعية: تأثير التقسيم إلى أقاليم

21 – يجري تقييم مدى تأثير تفشي الحمى القلاعية في البرازيل على السوق والتجارة لفترة السنتين 2006–2007. ويبيّن التصوران 5(أ) و5(ب) التأثير المختلف الذي يمكن توقّعه بموجب نهج التقسيم إلى أقاليم المعترف به في المنظمة العالمية لصحة الحيوان، الذي يقضي بأن تفرض البلدان المستوردة حظراً على لحوم البقر من المناطق التي ينتشر فيها المرض فقط، في مقابل تصوّر آخر لا يعترف بالتقسيم إلى أقاليم ويجيز بالتالي فرض حظر شامل على الواردات كافة من البلد، لا من الإقليم، المصاب بالمرض (الجدول 5). وفي حالة البرازيل التي تُعتبر أكبر مصدّري لحوم البقر في العالم، يُفترض أنّ هناك فارقاً ملحوظاً في مستويات التصدير في ظلّ التقسيم إلى أقاليم كما يظهر عام 2006؛ وبالنسبة إلى لحوم البقر، انخفضت صادرات لحوم البقر والخنزير في ظلّ تقسيم الأسواق إلى أقاليم بنسبتي 9 و60 في المائة على التوالي مقارنة مع انخفاض بنسبة 100 في المائة لصادرات المنتجين من دون افتراض وجود تقسيم إلى أقاليم.

22 – وبموجب تصوّر التقسيم إلى أقاليم[6] (أنظر النتائج في الجدول 5)، ترافق انخفاض صادرات لحوم البقر عام 2006 بنسبة 10 في المائة تقريباً مع تراجع أسعار السوق بنسبة 16 في المائة خلال السنة الأولى. وينخفض الإنتاج المحلي بأقلّ من 1 في المائة خلال السنة الأولى مع انتقال المنتج إلى السوق المحلية؛ إلا أنّ الخسارة الإجمالية في عائدات السوق تقدّر بنسبة 16 –17 في المائة من إيرادات السوق خلال السنة الأولى. ويؤدي انخفاض الإنتاج في السنة الثانية إلى ارتفاع الأسعار المحلية مجدداً لتصل إلى المستويات المتوقعة سابقاً في حين أنّ الخسائر في عائدات السوق لا تتعدى 2.5 في المائة. أما أسعار لحوم البقر في أسواق المحيط الأطلسي، قياساً بأسعار التصدير في الأرجنتين، فقد ارتفعت بنسبة 7 في المائة تقريباً بما يعكس تدني الإمدادات المصدّرة إلى تلك السوق خلال السنة الأولى، لكنّ هذه النسبة لم تتعدَّ 2 في المائة خلال السنة الثانية. وتراجعت بعد ذلك التأثيرات على السوق تدريجياً مع استعادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق بعد رفع تدابير الحظر. وفي قطاع لحوم الخنزير، يؤدي انخفاض الصادرات بنسبة 60 في المائة تقريباً إلى تراجع الأسعار المحلية بنسبة 26 في المائة خلال السنة الأولى. ويستجيب المنتجون لتدني الأسعار مقارنة مع السنة السابقة من خلال خفض الإنتاج بنسبة 9.5 في المائة خلال السنة الثانية، أي عام 2007. ونظراً إلى استحواذ البرازيل على حصة كبيرة من سوق لحوم الخنزير في منطقة المحيط الأطلسي، ارتفعت أسعار لحوم الخنزير في تلك المنطقة بنسبة تعدّت 60 في المائة خلال السنة الأولى قبل أن تعود وتستقرّ خلال السنة الثانية.

23– وطبقا لافتراض عدم التقسيم إلى أقاليم، من المتوقّع أن يكون لتفشي مرض الحمى القلاعية في البرازيل تأثير حاد للغاية. ويتّضح من خلال نموذج محاكاة أنّ فرض حظر تام على الصادرات عام 2006 يؤدي إلى خفض الأسعار المحلية للحوم البقر والخنزير على حد سواء بأكثر من 50 في المائة نظراً إلى تصريف جميع الصادرات في السوق المحلية. وتنخفض عائدات السوق من لحوم البقر بنسبة 60 في المائة تقريباً خلال السنة الأولى وبنسبة 22 في المائة خلال السنة الثانية مقارنة مع إسقاطات الفترة الأساسية. وكانت النتائج أكثر حدّة بالنسبة إلى لحوم الخنزير حيث تقدّر الخسائر في عائدات السوق بنسبة 56 في المائة و28 في المائة خلال السنتين الأولى والثانية على التوالي. وتستجيب الأسعار في سوقي لحوم البقر والخنزير في منطقة المحيط الأطلسي بشكل قوي للتراجع الملحوظ في الإمدادات، فترتفع الأسعار بنسبة 80 في المائة في كل من هاتين السوقين. ويؤدي تقليص الفوارق في الأسعار بين هاتين الشريحتين من

[6] لا يُسمح بالتصدير من الولايتين المصابتين بالمرض.

السوق إلى تغييرات هامة في أنماط التجارة الدولية، حيث أنّ المشاركين في الأسواق الرئيسية في منطقة المحيط الهادي يشحنون منتجاتهم أيضاً إلى أسواق منطقة المحيط الأطلسي في ظلّ ارتفاع الأسعار في هذه السوق. ويسلّط هذا التصور الضوء على الدور الهام جداً الذي تضطلع به سياسات التقسيم إلى أقاليم، ليس فقط في تثبيت السوق المحلية لإحدى أبرز البلدان التجارية، بل أيضاً في الحد من تقلّب الأسعار في الأسواق الدولية. ومن الواضح أنّ فوائد تطبيق البلدان الشريكة لمبدأ التقسيم إلى أقاليم تزداد كلما ازداد الاعتماد على الصادرات والحصة في السوق الدولية في البلد المصاب بالحمى القلاعية.

الجدول 5: تفشي الحمى القلاعية: تأثيرات التقسيم إلى أقاليم على التجارة – حالة البرازيل

	التصور 5(أ): التقسيم إلى أقاليم				**التصور 5(ب): لا تقسيم إلى أقاليم**			
	العالم		**البرازيل**		**العالم**		**البرازيل**	
	2006	**2007**	**2006**	**2007**	**2006**	**2007**	**2006**	**2007**
التأثير على قطاع لحوم البقر								
الإنتاج	0.0	0.2-	0.8-	2.7-	0.2	0.4-	4.0-	13.4-
الاستهلاك	0.0	0.2-	1.8	0.7-	0.2	0.4-	24.9	12.6
الواردات			0.0	0.0			0.0	0.0
الصادرات	1.3-	0.9-	9.6-	9.0-	8.7-	0.6-	100-	100-
التأثير على لحوم قطاع الخنزير								
الإنتاج	0.0	0.2	0.0	9.5-	0.0	0.3	0.0	20.2-
الاستهلاك	0.0	0.1-	14.3	2.2	0.0	0.2	23.9	1.6-
الواردات			0.0	0.0			0.0	0.0
الصادرات	0.4	208-	59.7-	59.6-	0.1-	0.7	100-	100-
الأسعار								
لحوم الخنزير	62.8	2.6	26.4-	3.8-	83.0	61.1	50.1-	8.6-
الدواجن	0.5-	0.1	0.6-	0.1	1.8-	0.5-	2.3-	0.7-
لحوم البقر	6.5	2.1	15.6-	0.3	76.1	50.0	56.0-	27.5-
العلف	0.0	0.8	0.0	0.3	0.1-	1.4	0.0	0.5

التصور 2(أ): حظر تام على لحوم البقر البرازيلية: انخفاض صادرات لحوم البقر ولحوم الخنزير بنسبة 100٪.

التصور 2(ب): فرض تدابير حظر إقليمية على ثلاث ولايات: انخفاض صادرات لحوم البقر بمقدار 000 200 طنّ وصادرات لحوم الخنزير بنسبة 60٪.

جيم- التهاب الدماغ الإسفنجي في البقر في أمريكا الشمالية: الانخراط مجدداً في الأسواق الدولية

24 – أجرت دراسات عدّة تقييماً لتأثيرات جنون البقر في كندا والولايات المتحدة. واتضح أنّ التأثير الأساسي لهذا المرض كان خفض الإمدادات القابلة للتصدير من هذين البلدين إلى سوق منطقة المحيط الهادي بزهاء مليون طنّ واحد من

لحوم البقر سنوياً. وأدّى الركود الحاد في الأسعار المحلية بسبب الفائض في العرض المحلي، وبخاصة في كندا وفي الولايات المتحدة أيضاً، إلى حدوث انكماش في الصناعة. ومع رفع تدابير الحظر التجاري، بداية بين هذين البلدين حيث أنّ حجم التجارة بينهما كبير، ثمّ من جانب المستوردين في أسواق منطقة المحيط الهادي، بدأت قطاعات لحوم البقر في أمريكا الشمالية تعود تدريجياً إلى ما كانت عليه قبل تفشي جنون البقر. ولعلّ أكثر ما يثير القلق تأثير استمرار فرض تدابير حظر تجارية على المدى البعيد وقدرة القطاعات على استرداد عافيتها وحصصها في الأسواق الدولية، فضلاً عن الحوافز عامة المتصلة بالاستثمارات الطويلة الأجل في هذه الصناعة.

25 – وفي مقابل الإسقاطات الأساسية التي تفترض رفع تدابير الحظر التجاري، هناك نموذج محاكاة يقضي بالاستمرار في فرض تدابير الحظر التجاري إلى أجل غير مسمى، وذلك بغية تحديد انعكاسات استرداد الحصص في السوق. ويعطي الفرق بين هذه التصورات تقييماً لتأثير جنون البقر في أمريكا الشمالية على الأسواق الدولية للحوم البقر ويقيس الفترة الزمنية التي تحتاج إليها الأسواق لتتأقلم مع رفع تدابير الحظر التجاري.

26 – ويبيّن الشكل 4 استجابة الصناعة في كل من الولايات المتحدة وكندا طيلة فترة الإسقاطات حتى 2015 بعد رفع تدابير الحظر التجاري مقارنة مع حالة الإبقاء عليها. ويوضح هذا التصوّر مدى قدرة إنتاج لحوم البقر في أمريكا الشمالية على الاستجابة لارتفاع الأسعار المحلية مقارنة مع تخفيف تدابير الحظر. فالتأقلم بطيء جداً في الواقع حيث يستغرق تكيّف الإنتاج فترة السنوات عشر. ويكون الإنتاج أعلى بنسبة 6 في المائة فقط في حالة ما إذا استمر الحظر التجاري. ويسمح انتعاش الصناعة بإمداد سوق منطقة المحيط الهادي بمليون طنّ من الإنتاج الذي لم يكن ممكناً بسبب فرض تدابير الحظر التجاري. ويعطي هذا دفعاً للأسعار المحلية في أمريكا الشمالية بنسبة تزيد بحدود 5 إلى 10 في المائة طوال الفترة، بينما تنخفض أسعار السوق في منطقة المحيط الهادي بنسبة 15 إلى 20 في المائة مقارنة مع حالة يتواصل فيها فرض تدابير الحظر التجاري.

الشكل 3: التصوّر الخاص بجنون البقر: تأثيرات رفع تدابير الحظر التجاري

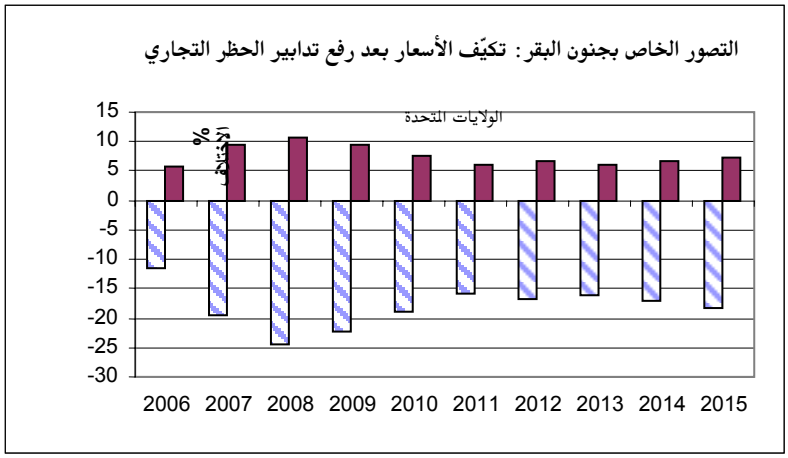

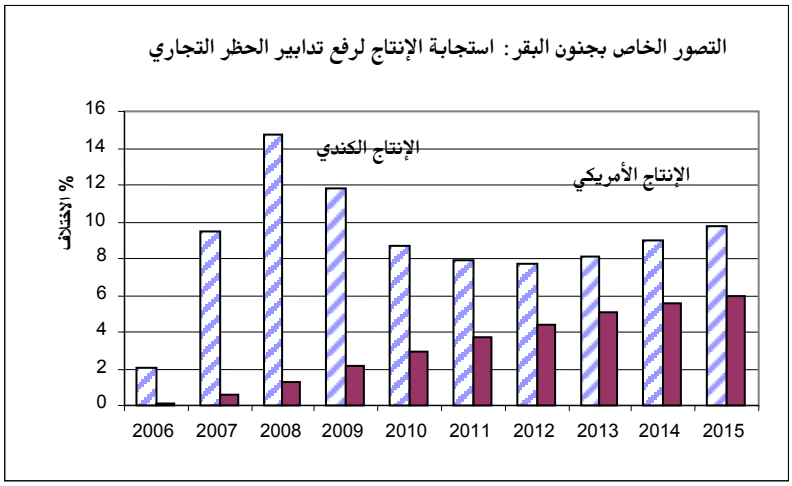

ملحوظة: يبيّن هذان الرسمان البيانيان الفارق بالنسب المئوية مقارنة بمرحلة يستمر فيها فرض تدابير الحظر على أمريكا الشمالية، ومقارنة بإسقاطات في حال رفع تدابير الحظر.

رابعاً– الاستنتاجات والتوصيات

27 – استعرضت هذه الوثيقة حالة الأمراض الحيوانية الرئيسية الثلاثة، ألا وهي أنفلونزا الطيور والحمى القلاعية وجنون البقر والتي كانت السبب الرئيسي في عدم استقرار أسواق اللحوم والاتجار بها منذ انعقاد الدورة الأخيرة. وتعرض الوثيقة نتائج التصورات الخاصة بالأمراض الحيوانية الرئيسية الثلاثة باستخدام إطار حديث النشأة لإعداد النماذج وتستخلص بعض العِبر حول عدد من العوامل التي تؤثر إلى حد كبير على خسائر السوق بسبب الأمراض الحيوانية وتأثيراتها على الأسواق العالمية.

28 – وقد ترغب الجماعة في مناقشة الاستنتاجات التي توصلت إليها الأمانة وهي:

- تعتمد استجابة الأسواق الدولية لتفشي الأمراض الحيوانية إلى حد كبير على نوع المرض وطبيعة استجابة المستهلكين وحجم السوق المتضررة والروابط التجارية الموجودة. ومما لا شك فيه أنّ تأثير حالات تفشي الأمراض الحيوانية الذي يبرز على شكل خسائر في السوق هو أعلى في البلدان التي تتفشى فيها الأمراض ويكون متناسباً مع مدى اعتماد البلد على الصادرات. وإنّ انتشار تجزئة الأسواق بسبب الأمراض كما في حالة لحوم البقر والخنزير، له تأثيرات دولية أكبر على تلك الشرائح من السوق.
- تلعب ردود فعل المستهلكين دوراً هاماً في تحديد حجم الخسائر في السوق الناجمة عن الأمراض الحيوانية ويتأثر بها تأثراً سلبياً كبيراً المصدرون غير المتضررين من الأمراض. ومن شأن السياسات الحكومية التي تسعى إلى المحافظة على ثقة المستهلكين أن تحدّ من خسائر السوق وبالتالي من التأثيرات عليها قدر المستطاع، داخل البلد وعالمياً على حد سواء.
- يُعتبر التقسيم إلى أقاليم أداة فعّالة جداً للحد من الخسائر في السوق في البلدان التي تشهد تفشي أمراض حيوانية فيها ولضمان استقرار الأسواق الدولية أيضاً. وقد صحّ هذا بالفعل في البرازيل والأرجنتين حيث

أنّ التأثيرات المحتملة على السوق بسبب تفشي الحمى القلاعية كانت ستكون حادة جداً في حال عدم اعتراف المستورد بوجود مناطق مختلفة داخل البلد الواحد.

- تختلف سرعة استعادة السوق لتوازنه بعد تفشي مرض ما على نطاق واسع بحسب نوع المرض ومنتجات اللحوم. فأسواق الدواجن مثلاً تنتعش بسرعة نظراً إلى سرعة استجابة الصناعة لتأمين الإمدادات اللازمة، خلافاً لأسواق لحوم البقر التي تحتاج إلى عقد من الزمن لاستعادة توازنها.

29 – وعلى ضوء ما تقدّم، قد ترغب الجماعة في ما يلي:

- التوصية باتخاذ تدابير لتعزيز ثقة المستهلك في حال عدم وجود خطر ظاهر على السلامة (الغذائية) في نظام إمداد اللحوم.
- تشجيع البلدان كافة على احترام الخطوط التوجيهية الدولية بشـ نطاق تغطية تدابير الحظر على الواردات وتوقيتها ومدتها لحماية صحة الحيوان والإنسان، ولا سيما لقبول تدابير التقسيم بحسب المناطق طبقاً لبروتوكولات المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

- إقرار برنامج عمل الأمانة الذي يقترح التعمّق أكثر في مراقبة تفشي الأمراض الحيوانية بواسطة الإطار المتطوّر لوضع نماذج تقييم الانعكاسات على الأسواق في البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء. وقد ترغب الجماعة بصفة خاصة في إقرار الدراسة الشاملة للخسائر في السوق نتيجة تفشي أنفلونزا الطيور.

30 – والدعوة موجهة إلى المندوبين لإبداء وجهات نظرهم بشأن هذه الملاحظات ولرفع توصيات إلى الجماعة كي يستنير بها واضعو السياسات في البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية في سعيهم إلى الحد من تأثير الأمراض الحيوانية على الأطراف الفاعلة في الأسواق.